Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 5, 2024

Deanship of Scientific Research

The Security Future of the Arab Region in Light of the Decline of Political Islam Organizations (1990-2022)

Hani Ahmed Shboul[1]*, Muhammad Salim Al-Rawashdah[2], Ayman Saleh Albarasneh[3]

[1] Department of Basic Sciences, Al Salt College for Human Sciences, Al-Balqa Applied University, Jordan

[2] Department of Basic Sciences and Humanities, Princess Alia University College, Al-Balqa Applied University, Jordan

[3] Department of Political Science, Prince Al Hussein Bin Abdullah II School of International Studies, The University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 30/10/2023
Revised: 4/6/2023
Accepted: 8/10/2023
Published online: 27/8/2024

* *Corresponding author:*
hani0789@bau.edu.jo

Citation: Shboul, H. A., Al-Rawashdah, M. S. ., & Albarasneh, A. S. . (2024). The Security Future of the Arab Region in Light of the Decline of Political Islam Organizations (1990-2022) . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(5), 387-398.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i5.3525

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The research aims to study the Arab national security from 1990-2022, that is, the era of what has been known in academic circles as the period of post political Islam which started in the nineties of the last century when some Islamic organizations in the Arab world begun to recede. Others have started to "accept" democracy, political pluralism, participation in governing, respect for public and individual freedoms, and the separation of religion and politics.

Methods: The study relied on the use of the inductive and analytical approach, to study how Islamic organizations in the Arab world respond to principles outside their traditional ideologies and the impact of this on Arab national security.

Results: In its attempt to answer the question about the security future of the Arab region in light of the decline in political Islam organizations, the study found that despite the changes that have occurred in political Islam organizations in the Arab region, the Islamic reference remains the dominant framework for many social and political movements, and the reason for this is due to the cultural influence of Islam in Arab societies.

Conclusions: The study concluded that for the Arab region to regain its national security after decades of conflict, Islamic political organizations must adopt democratic values, including accepting political pluralism, respecting individual and public freedoms, and separating religious discourse from politics.

Keywords: Political Islam, organizations, democracy, violence, the Arab world.

مستقبل المنطقة العربية الأمني في ظل انحسار تنظيمات الإسلام السياسي (1990-2022)

هاني أحمد الشبول*[1]، محمد سليم الرواشدة[2]، أيمن صالح البراسنه[3]

[1] قسم العلوم الأساسية، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

[2] قسم العلوم الأساسية الإنسانية، كلية الأميرة عالية الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

[3] قسم العلوم السياسية، كلية الأمير الحسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية، عمان،الأردن

ملخّص

الأهداف: يهدف البحث إلى دراسة حالة الأمن القومي العربي من عام 1990 إلى عام 2022، وهي الفترة التي يشار إليها، في الأوساط الأكاديمية، ما بعد الإسلام السياسي. خلال هذه الفترة، تراجعت بعض الجماعات الإسلامية في العالم العربي، في حين اعتنقت أخرى مبادئ ديمقراطية مثل التعددية السياسية، المشاركة في السلطة، احترام الحريات العامة والفردية، وفصل الخطاب الديني عن السياسي. يسعى البحث إلى فهم أثر هذه التغيرات في الأمن القومي العربي، والإجابة على سؤال: "ما هو مستقبل المنطقة العربية ألأمني في ظل تراجع تنظيمات الإسلام السياسي؟" للإجابة عن هذا التساؤل، استخدم البحث منهجًا تحليليًا، في أثناء دراسة الوضع الأمني للمنطقة العربية، لتحديد مدى تأثير تحول تنظيمات الاسلام السياسي في الأمن المستقبلي للمنطقة العربية.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الإستقرائي والتحليلي، لدراسة كيفية استجابة المنظمات الإسلامية في العالم العربي لمبادئ خارجة عن أيديولوجياتها التقليدية وتأثير ذلك في الأمن القومي العربي.

النتائج: للإجابة عن السؤال سالف الذكر، تشير نتائج البحث إلى أنه على الرغم من المتغيرات التي طرأت على تنظيمات الاسلام السياسي في المنطقة العربية، تظل المرجعية الإسلامية هي الإطار المهيمن للعديد من الحركات الاجتماعية والسياسية، والسبب في ذلك يعود إلى التأثير الثقافي للإسلام في المجتمعات العربية.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أنه لكي تستعيد المنطقة العربية أمنها القومي، بعد عقود من الصراع، يجب على المنظمات الإسلامية السياسية أن تتبنى القيم الديمقراطية، بما في ذلك قبول التعددية السياسية، احترام الحريات الفردية والعامة، وفصل الخطاب الديني عن السياسة.

الكلمات الدالة: الإسلام السياسي، المنظمات، الديمقراطية، العنف، العالم العربي.

الفصل الأول: الإطار النظري

مقدمة

إن دراسة ظاهرة ما - كظاهرة الإسلام السياسي - تتطلب التفريق بين الحدث والاتجاه الفرعي والاتجاه والاتجاه الأكبر، وعندما تنتقل الظاهرة الدينية إلى شكل سلوك سياسي تكون قابلة للقياس وللتمييز بين مستوياتها التي أشير إليها، فعندما يذهب طفل للمسجد للصلاة فإن هذا السلوك يشكل حدثًا واحدًا، ولكن ذهاب عشرات الآلاف من الأطفال يتم عدّه اتجاهًا فرعيًا، فإذا تم تدعيم هذا الاتجاه بانتشار مظاهر سلوكية أخرى في العبادات مثلا (كانتشار الحجاب) اعتبر ذلك اتجاهًا فرعيًا آخر، وإذا مثلا زاد حجم الإيداع في البنوك الإسلامية، فيشكل ذلك اتجاهًا فرعيًا ثالثًا، فإذا تجمعت الاتجاهات الفرعية في مجالات مختلفة في ظاهرة ما، فإنها تتحول إلى اتجاه، فإذا وجدنا أن الأمر في النظم السياسية والحروب..الخ تسير في ذات الطريق، فنكون أمام اتجاه أكبر، وبخاصة إذا كان ذلك على مستوى يتفوق على الوحدة السياسية الواحدة.

ومن المفاهيم المهمة والمتداولة في عالمنا اليوم على جميع الأصعدة السياسية والدينية والأكاديمية والإعلامية هو مفهوم - الإسلام السياسي - حيث أثار هذا المفهوم جدلًا معرفيًا وخلافًا فكريًا بين غالبية الباحثين والمفكرين الإسلاميين، كما قام هذا المفهوم في مراحل معينة بتشكيل مسار أساسي في التوجيه والتنظير الفكري لدى التنظيمات السياسية الإسلامية التي ترفع شعار (الإسلام هو الحل) وشعار (ما الحكم إلا لله) وغيرها من الشعارات، وأصبحت هذه الشعارات تضفي الشرعية على اغلب مفكري ودعاة الإسلام السياسي بمختلف مسمياته من مفكرين وأحزاب وتنظيمات.

وتأتي أهمية موضوع الإسلام السياسي من حقيقة فاعلية معظم التنظيمات والأحزاب السياسية التي تتبنى مشروع الإسلام السياسي، إذ أخذت تفرض نفسها على نحو فعال في مجالات الفكر والعمل السياسي في معظم البلدان العربية والإسلامية، ولا نستطيع الحديث عن أي حراك سياسي في تلك البلدان بعيدًا عن تنظيمات الإسلام السياسي، وتظهر الفاعلية لهذه التنظيمات السياسية عبر قدرتها على حشد وتحريك الجماهير من جهة، ومن خلال قدرتها على المنافسة والفوز بالانتخابات من جهة أخرى.

من المعروف أن ظهور تنظيمات الإسلام السياسي ليس حديثًا، بل يعود ظهورها عند البعض إلى ظهور الإسلام نفسه ولكنه ظهر على نحو واضح للجميع مع بداية القرن العشرين، حيث ان ظهورها اليوم يختلف عن جميع المراحل التاريخية السابقة إذ تتسم هذه التنظيمات في اغلبها،خلافًا لتعاليم الإسلام السمحة، بتمسكها الشديد لرأيها غير القابل للحوار ورفضها قبول الرأي الأخر واستخدامها للعنف، مما جعلها تمثل اكبر التحديات التي تواجه معظم بلدان العالم الإسلامي وبالذات بلدان المنطقة العربية.

وذكر الباحثون أن تنظيمات الإسلام السياسي أخذت وتأخذ طريقين، الطريق الأول هو أسلوب العنف وحمل السلاح في سبيل القضاء على النظم السياسية القائمة والوصول الى السلطة بالقوة وتحييد جميع القوى السياسية الأخرى وفي احيان كثيرة تحاول تطبيق أفكار ورؤى غريبة عن عادات وتقاليد المجتمعات الإسلامية من جهة وغريبة عن تعاليم الإسلام السمحة نفسها من جهة أخرى، أما الطريق الثاني هو أسلوب الحوار والدعوة السلمية والوصول للسلطة والتعامل معها بطرق سلمية خالية من العنف. بغض النظر عن المسار التي تتبعه تنظيمات الإسلام السياسي يظل الكلام عنها على نحو موضوعي أكاديمي وعن آثارها على المستقبل الأمني للوطن العربي هو ما تبتغيه هذه الدراسة.

مشكلة البحث

يرجع استخدام مصطلح - مابعد الاسلام السياسي- إلى عقود سابقة، خاصة عقد التسعينيات، وعاد الآن مرة أخرى بصورة أكبر مما سبق مع توجه العديد من التنظيمات الإسلامية اليوم إلى «الدخول» أكثر في مسار القبول بالديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة في السلطة، والقيام بتبني الحريات العامة والفردية، ثم القول بفصل الخطاب الدعوي عن السياسي والبدء بالتفكير بهذا المبدأ، من قبل العديد من التنظيمات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي اليوم. ولذلك رأينا أن نبني على ما سبق ونحاول القراءة أكثر والتحليل أعمق في فهم هذا الاتجاه الذي مازال يتطور في المسار السياسي، الذي أخذ ينحسر وينزع الشعارات التاريخية عن حملاته الانتخابية، مثل الإسلام هو الحل، وبدأ بقبول مفاهيم ومبادئ كانت خارج نطاق لغته وتوجهاته في العقود السابقة. إن مشكلة الدراسة تكمن في الاجابة عن التساؤل الآتي وهو "ما هو مستقبل المنطقة العربية الأمني في ظل انحسار تنظيمات الاسلام السياسي؟"

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة، من الناحية العملية، في تركيزها على تحليل ودراسة التفاعلات والتطورات والتداعيات الرئيسية الناتجة عن انحسار التنظيمات الخاصة بالاسلام السياسي في المنطقة العربية التي تسعى إلى إعادة تشكيل وهيكلة وزيادة نفوذها ومكانتها الإقليمية، حتى تتمكن من توظيف ذلك في صراعها مع الدول الكبرى في النظام الدولي. اما من الناحية العلمية، تنبع أهمية الدراسة في تركيزها على دراسة محددات وسيناريوهات "مستقبل أمن المنطقة العربية في ظل انحسار تنظيمات الإسلام السياسي " دراسة اكاديمية.

أهداف البحث

تستهدف هذه الدراسة الإجابة على جملة التساؤلات التي تصاحب المشكلة البحثية وهي:-

1- انحسار تنظيمات الاسلام السياسي وأثرها في أمن المنطقة العربية من خلال التعريف بمفهوم الاسلام السياسي وحركاته.

2- التعريف بمفهوم مابعد الاسلام السياسي ومدى شرعيته ومصداقيته.

3- التعريف بماهية الأمن القومي، ودراسة عناصر ومحددات الأمن القومي العربي، ووصف الوضع الحالي والمستقبلي للمنطقة العربية في ظل هذه المتغيرات.

منهج البحث

اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على عملية الاستقراء على نحو رئيسي الذي يقوم على ملاحظة واقع أمن المنطقة العربية وأثر تنظيمات الإسلام السياسي فيها لمعرفة أسبابها وأسباب نشوءها وتاريخها والوقوف على أبعادها ودراسة آثار انحسارها المستقبلية، إلا أنه يوجد اقتراب علمي آخر سنلجأ إليه في ثنايا تناولنا للمسألة وهو الأسلوب التحليلي مع اتباع بعض الإجراءات القياسية لفهم طبيعة البيانات والمتغيرات التي تؤثر في المنطقة.

حدود الدراسة

النطاق الزمني للدراسة (فترة الدراسة): يتحدد النطاق الزمني للدراسة ابتداء من 1990 بعدّه التاريخ الذي ظهر فيه مصطلح مابعد الاسلام السياسي وبداية ظهور آثاره على المنطقة العربية وحتى تاريخ سنة 2022 بعدّ أن التأثيرات مازالت ممتدة وقابلة للتغير، لذلك اختص الباحثون هذه الفترة لتسهيل الدراسة ليس إلا.

النطاق الجغرافي (المكاني) للدراسة: تم تحديد نطاق الدراسة الجغرافي وهو المنطقة العربية مع التركيز على بعض النماذج التي تعد أكثر تأثرًا في انحسار هذه التنظيمات، و تحديد النطاق الجغرافي للدراسة هو للتسهيل ليس إلا حتى يتمكن الباحثون من حصر المشكلة في نطاق محدود.

–النطاق البحثي (الموضوعي) للدراسة: تم تحديد نطاق الدراسة الموضوعي وهو" مستقبل المنطقة العربية الأمني في ظل انحسار تنظيمات الاسلام السياسي "

الفصـل الثاني

المبحث الأول: مفهوم الاسلام السياسي وحركاته واحزابه وأسباب انحسارهذه التنظيمات ومعوقات نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم الاسلام السياسي وأصله.

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات ضروريًا ومهمًا في أي دراسة علمية أكاديمية، حيث يساعد على زيادة الفهم والوضوح من جهة وإزالة الالتباس والغموض الناشئ عن الاختلافات في الفهم، ومن جهة أخرى يساعد على تحسين التواصل المعرفي الدقيق بين المتحاورين. وفي هذا الصدد، فيما يتعلق بمفهوم الإسلام السياسي ودلالاته اللغوية والمصطلحية، لا بد من القول إن المفهوم يستخدم في الإعلام والسياسة كما لو كان مفهومًا واحدًا، ولكن أكاديميًا يجب أن يُفهم على أنه مفهوم مركب لمصطلحين (الإسلام والسياسة)، لذا فإن معرفة هذين المصطلحين كافٍ لفهم معنى الإسلام السياسي.

الاسلام أصبح اليوم من أكثر الأديان انتشارًا في العالم إذ بلغ الذين يدينون به اكثر من مليار ونصف المليار مسلم ومسلمة، وأما مفهوم الإسلام فهو يدل على "التسليم والاستسلام والانقياد لامر الله" **(خليل أحمد، 1995)**، اما مفهوم السياسة فهو من المفاهيم الغربية التي تشمل الحكم والسلطة وادارة الدولة، فتعرف السياسة بانها "فن ممارسة القيادة والحكم" **(الكيالي، 1993)**، ويعرفها الدكتور (علي عباس مراد) بانها (حكم الجماعة الانسانية وادارة شؤونها، واتخاذ القرارات العامة المتعلقة بحماية وجودها وادامة قيمها وضمان مصالحها وتحقيق اهدافها و استثمار قدراتها وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها وتوجيهها في الداخل والخارج).**(مراد، 2007)**

ميز الباحثون بين ثلاثة مراحل اساسية في ممارسة الاسلام كدين، وقاموا بتصنيفه ب (الاسلام الشعبي، الاسلام الرسمي، الاسلام السياسي)، ويرى الأغلبية من الباحثين ان الاسلام الشعبي يرتبط باليات التدين التقليدي، حيث تكتسب العبادة صفة العادة المتأقلمة مع تقاليد المجتمع المحلي، في حين ينظرون الى الاسلام الرسمي بانه المؤسسة الفقهية التي غالبا ما تكون كيانًا كاملًا مرتبطا بالدولة، بينما يجد الباحثون في الاسلام السياسي بانه نظريًا وحركيًا له علاقة مباشرة بشعار (الدولة الاسلامية) او شعار (الاسلام دين ودولة) ويرتبط بها. **(باروت، 1994)**

لذلك أن كل من يعتقد بان الاسلام له ارتباط مباشر بالشان السياسي ولا يمكن الفصل بينهما ويحاول ان يوظف الاسلام لتحقيق مصالح سياسية يدخل في مفهوم (الاسلام السياسي) بمعنى ادق يتم وصف كل مفكر او تنظيم او دولة تؤمن بارتباط الاسلام بالسياسة وتحاول ان تطبق رؤية سياسية بمسار ديني اسلامي ب(الاسلام السياسي)، لذا فان هذا اللفظ لا يشمل فقط الحركات او الاحزاب وانما قد يشمل كل مفكر او دولة تسير على هذا النهج، وهذا ما يتم استخدامه اليوم على نحو ظاهر في جميع المحافل والاصدارات الاكاديمية والسياسية والاعلامية (اصدار كتب، اقامة مؤتمرات

وندواوات، لقاءات تلفزيونية وصحفية وغيرها).

اصطلاحًا عُرف الإسلام السياسي بتعريفات متعددة ومتنوعة، فهناك من عرفه على أنه يعد (تعبيرًا عن الحركات والتنظيمات والقوى التي تسعى الى تطبيق الشريعة الاسلامية كنهج للحياة مستخدما بذلك منهجية العمل السياسي الحديث القائم على المشاركة السياسية في السلطة) (عبد الفتاح، 2012) ونجد من يرفض الاسلام السياسي بمعناه العام بقوله " أراد الله للاسلام أن يكون دينًا، و أراد به الناس ان يكون سياسة " (العشماوي، 2004) وهناك من يرى بان مصطلح (الاسلام السياسي) يجمع كل التنظيمات التي تتخذ من الاسلام كدين في تحركها السياسي وتقوم بتفعيله كأيديولوجية و تسعى إلى تطبيقه عند بلوغ السلطة. (الخيون، 2011)

ومن الممكن أيضا تعريف مفهوم الإسلام السياسي بانه مجموعة من الافكار والاهداف السياسية المأخوذة والمستقاة من الشريعة الاسلامية التي يتم استخدامها من قبل مجموعة من المسلمين وهم بالذات المجموعة التي تؤمن بان الاسلام ليس ديانه روحانية وعقائدية فقط وانما نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وقانوني متكامل يصلح لبناء مؤسسات الدولة بطريقة لا يمكن للمسلم تجاوزها أو إنكارها.

وهناك العديد من الأمثلة الواضحة التي تعبر عن مشروع الاسلام السياسي بجانبه المؤسساتي مثل المملكة العربية السعودية والجمهورية الاسلامية الايرانية وتركيا في عهد اردوغان ونظام طالبان السابق في افغانستان، وتعد تنظيمات وأحزاب وحركات إسلامية مثل حركة الاخوان المسلمين في مصر و حزب العدالة والتنمية في تركيا و الأحزاب الإسلامية في العراق وجبهة الانقاذ في الجزائر، وحركة النهضة في تونس و حركة حماس في فلسطين على سبيل المثال لا الحصر، امثلة واضحة من الممكن ان تمثل مشروع الإسلام السياسي بجانبه الحزبي والتنظيمي، الا ان تلك الدول وتلك الاحزاب والحركات والتنظيمات لا يقبلون في المجمل مصطلح الاسلام السياسي ويستخدمون بدلًا عنه مصطلحات اخرى مثل (الحكم بالشريعة، الحاكمية الالهية، وغيرها) حيث يعتقدون ان مفهوم الاسلام السياسي هو بمثابة اختزال للاسلام بالسياسية هذا من جهة ومن جهة اخرى يرفضونه بعدّه مفهوم غربي قامت الغرب بإطلاقه على الحركات والتنظيمات والاحزاب السياسية الاسلامية ولم يكن نتاج واقع دول المنطقة العربية والاسلامية.

المطلب الثاني: تاريخ حركات وأحزاب الإسلام السياسي

بدايات ظهور حركات الاسلام السياسي تم الاختلاف عليها بين الباحثين والدارسين، حيث هناك من يعزيها الى بداية الاسلام نفسه وهناك من يعزيها الى الفكر السياسي الاسلامي المعاصر (مع بدايات القرن العشرين)، وهناك من يتجه إلى القول ومنهم (سعيد بنسعيد العلوي) بان ظاهرة الاسلام السياسي لا تقوم بالتعبير عن استمرارية تاريخية، ولا تمثل اتصالًا مع تراث هذه الامة بقدر ما هي ظاهرة متعلقة بالحياة العربية الإسلامية المعاصرة، وبالذات يرجعها الى العقود الثلاثة الماضية (العلوي، 2002)، و يتجه الدكتور (حسين سعد) الى القول بأن أصل مصطلح الاسلام السياسي يعود الى زمن محمد عبده ومحمد رشيد رضا، الذي يجعل من الاسلام أساس ومركز العمل السياسي والمواقف السياسية. (سعد، 2005)

ولذلك تم اطلاق تسميات عديدة على ظاهرة الاسلام السياسي لكن في غالبيتها العامة تاخذ نفس التفسير مثل (الصحوة الاسلامية، التجديد الاسلامي،الانبعاث الاسلامي، النهضة الاسلامية، الظاهرة الاسلامية، الاسلام الراديكالي، الاحياء الاسلامي، الاصولية الاسلامية، الاسلاموية) وغيرها (الكروي، 2007) ومن الاخطاء الشائعة في الخطاب السياسي المعاصر انه عندما يتم ذكر مفهوم الاسلام السياسي او مفاهيمه المتقاربة في احيان كثيرة فان الذهن يستحضر التنظيمات الدينية المتطرفة والمتعصبة التي تتسم بالعنف فقط و يقتصر عليها فقط، بينما في الحقيقة ان الاسلام السياسي يشمل قطاعًا كبيرًا وعظيمًا من التيار الديني الاسلامي المتكامل. (الجابري، 2009)

و في وصف التيارات السياسية التي تتبنى مشروع الاسلام السياسي، تم الاختلاف في أوساط الدارسين والباحثين ما بين تسيمته بحركة او حزب، حيث تعرف الحركة بمعناها السياسي بأنها (التيار العام الذي يدفع طبقة من الطبقات او فئة اجتماعية معينة الى تنظيم نفسها بهدف القيام بعمل موحد لتحسين حياتها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية او تحسينها جميعًا، ولكنها في الوقت نفسه اقل تماسكًا وانضباطًا من الحزب، اذ يمكن ان تكون تيارًا واسعا يشمل توجهات فكرية وسياسية وايديولوجية مختلفة). (الكيالي، 1993)

اما الحزب السياسي فيعرف بانه (مجموعة من الافراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المستمر في سبيل استلام السلطة او الاشتراك في السلطة وذلك لتحقيق اهداف وسياسات معينة) (العاني، 1986) لذا فان تنظيمات الإسلام السياسي لا تتضمن الحركات الإسلامية التي تبتعد عن العمل السياسي مثل الطرق الصوفية على سبيل المثال لا الحصر(علي، 1999). اما الاسباب التي ساهمت في ظهور تنظيمات الاسلام السياسي عديدة منها: (أيوبي، 2000).

1- الايمان بشمولية الاسلام، بعدّه يشمل حلولًا متكاملة لكل مايواجه الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من مشاكل، لذلك رفع شعار (ان الاسلام دين و دنيا)، حيث نجد ان هذه المقولة اصبحت العلامة المميزة للكثير من تنظيمات الاسلام السياسي على مر التاريخ.

2- ان ظهور حركات الاسلام السياسي هو بمثابة ردة فعل لحل (السلطنة العثمانية) التي كانت تمثل عند البعض واجهة الدولة الاسلامية القائمة على فكرة ادماج الدين بالدولة.

3- مفهوم "حاكمية الله" وأثره الواضح الذي تمثل به عدد من المفكرين المعاصرين أمثال (ابو الاعلى المودودي وسيد قطب) على الكثير من الشباب

المسلم، والترويج لفكرة "جاهلية الدولة و المجتمع المعاصرين"

وهناك من يقول بان ظاهرة الإسلام السياسي تسبب في ظهورها المستوى الاقتصادي المتدني لمعظم دول العالم الاسلامي حيث انطلقت الأراء التي زعمت بان التخلف و تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي سببه الأساسي يعود الى " ابتعاد المسلمين عن التطبيق الصحيح لنصوص الشريعة الاسلامية وتاثر حكوماتهم في السياسة الغربية" (الهقيش، 2012)، بمعنى ان السبب الرئيسي في هذا التخلف هو التخلي عن الاسلام كنظام شامل ومتكامل للحكم لمعالجة المشاكل والعقبات الاقتصادية والاجتماعية.

وبغض النظر عن مسببات ظهور هذه الحركات او التنظيمات فهناك من يحدد اهداف الاتجاه الحركي الاسلامي بما يلي: (الشاوي، 1995)

1- مواجهة المسار الفكري اللاديني على المستوى الفردي وعلى المستوى الحركي التنظيمي.

2- مواجهة الغزو الفكري الذي رفع شعار الإلحاد العلمي بمسميات الاشتراكية و القومية و غيرها.

3- الاصلاح الذاتي على اساس تجديد الفكر الاسلامي و تحريك عجلة الاجتهاد.

4- السعي لإحقاق الوحدة الاسلامية، وهذا الهدف نابع من شمول الدين الاسلامي من جهة ونزعة التحرر فيه من جهة اخرى.

وفي المقابل نرى أن فكرة توظيف الدين سياسيًا مرفوضة من البعض بمعنى رفض فكرة التداخل بين الدين والسياسة وبدا هذا الاتجاه لاول مرة على يد الشيخ الأزهري (علي عبد الرازق) إذ يؤكد في كتابه المسمى

(الإسلام وأصول الحكم) بأن "محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، ما كان إلا رسولًا لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وانه (صلى الله عليه وآله وسلم)، لم يقم بتأسيس مملكة، بالمعنى الذي يفهم سياسيًا من هذه الكلمة ومرادفاتها، ما كان إلا رسولًا كإخوانه السابقين من الرسل، وما كان ملكًا ولا مؤسس دولة، ولا داعيًا إلى ملك" (عبد الرزاق، 1972) وهناك الكثير من المفكرين والباحثين الإسلاميين يتبنون رأي (علي عبد الرازق) في توجهه الفكري، أمثال خالد محمد خالد، ومحمود محمد طه، ومحمد احمد خلف الله، واحمد محمود صبحي، ومحمد سعيد العشماوي، وحسن حنفي، وغيرهم. (الزبيدي، 2013)

كما يضاف ان ظاهرة الاسلام السياسي أفرزت تيارين رئيسيين كما يرى (عزمي بشارة)، تيار بدأ علي يد (ابو الاعلى المودودي) وتم تطويره على يد (سيد قطب)، الذي يتبنى فكرة تكفير المجتمع و الحاكم المسلم واعتبر الجاهلية حالة عقلية (لا حالة زمانية)، وتيار اخر ابتدأ عند عدد من الحركات الاسلامية الأخرى مثال (حركة راشد الغنوشي) التي عاشت فترة مسار إصلاحي، تحاول فيها البحث عن حلول وسطية مع الأنظمة تمكنها من العمل في العلن. (بشارة، 1994).

المطلب الثالث: أسباب انحسار تنظيمات الإسلام السياسي ومعوقات نجاحها

على الرغم من امتلاك حركات وتنظيمات واحزاب الاسلام السياسي كل مقومات النجاح الا ان هناك مجموعة من المصاعب والمعوقات التي ادت في بعض الاحيان الى انحسار هذه الحركات في ادارة السلطة او تراجعها في الفوز بالانتخابات وتحقيق الاغلبية البرلمانية، ولعل من ابرز هذه المعوقات ما يلي:

1- عدم التعامل بالو اقعية السياسية.

ان اغلب الحركات والتنظيمات والاحزاب السياسية الاسلامية لا يذكر عنها إلا أنها اتجهت اتجاهًا عاطفيًا ارتجاليًا في التعامل مع الواقع السياسي المعاصر سواءًا المحلي او الاقليمي او العالمي، وعدم القدرة على التعامل بواقعية سياسية المقصود منه التعامل فقط مع الطموح الذي تحاول الوصول اليه تلك التنظيمات وهو حق مشروع لكن ذلك الطموح ليس بالإمكان ان يتم تحقيقه ما لم يرتبط جنبًا إلى جنب بواقعية سياسية تاخذ بعين الاعتبار جميع الظروف الزمانية والمكانية والذاتية، ومن أجل التعامل مع الواقع الداخلي (الشعبي) و الواقع الخارجي (الاقليمي او الدولي) من الواجب معرفة الامكانيات والقدرات المتاحة والعمل وفق تلك الامكانيات و القدرات، ففي احيانا كثيرة يتم تعامل بعض تنظيمات وحركات الاسلام السياسي مع بعض القضايا الداخلية والخارجية وفق معيار الاندفاع العاطفي بحجة الغيرة على الدين و الوطن وحفظ مصالحهما دون الأخذ بالاعتبار أسلوب العقل و الحنكة السياسية التي تتطلب الصبر احيانًا و المهادنة وضبط النفس و التفاوض في احيان اخرى.

2- الغلو والتطرف.

على الرغم من وجود تنظيمات للاسلام السياسي تأخذ مسار الحوار و أسلوب الطرق السلمية في تبليغ دعوتها وتطبيق أفكارها الا ان من تنظيمات الاسلام السياسي من سلكت النهج المتشدد المتعنت في التعامل مع المجتمع، حيث عدّت هذه الحركات أن هدفها يتسم بالقدسية العظيمة وهو تطبيق شريعة الله تعالى في الارض، والمشكلة ليست في الدعوة بالحسنى بل اخذت هذه الحركات تقلص حريات الناس الى حد كبير (الزبيدي وعلي، 2019) واتجهت إلى ابعد من ذلك الى حد اعتماد ايات الجهاد من قبيل قوله تعالى (وَاقْتُلُوهُمْ حيث ثَقِفْتُمُوهُمْ) (البقرة: 191) وقوله تعالى (وَاقْتُلُوهُمْ حيث وَجَدْتُمُوهُمْ) (النساء: 89) عوضًا عن اعتماد ايات الحوار والتسامح كقوله تعالى (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: 256)، وقوله تعالى (وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)

(التغابن: 14) وقوله تعالى (ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) (النحل:125)، لذلك يرى الباحثون ان هذه التنظيمات اخذت توظف جميع الايات القرانية و الاحاديث النبوية لأغراض الدفاع عن أفكارها ومتبنياتها بطريقة انتقائية تتعدى الايات القرانية والاحاديث النبوية التي تدعو إلى عكس آرائها.

3- تهميش الاحزاب والحركات الاخرى المنافسة.

تدعو الغالبية العظمى من تنظيمات الاسلام السياسي الى عدّ أن الديمقراطية تتماثل في جوهرها مع نظام الشورى وأنه يجب الاخذ بها لغرض افساح المجال امام تبادل الاراء واخذ الراي السديد وعدم مصادرة اراء الناس في ما يريدون فعله او من خلال خياراتهم الانتخابية، الا ان دواخل ما يؤمنون به لا يظهر جليًا الا بعد أن يصلوا للسلطة، إذ تبدأ مع هذا الوصول سلوكات الانفراد بالقرار وتهميش جميع الآراء الاخرى وتحاول في احيان كثيرة ابعاد أي معارضة لهم من خلال اتهامهم إما بالكفر او الخيانة وغيرها من التهم، بمعنى اخر ان تصرفاتهم بعد استلام السلطة تتناقض مع المبادئ و الشعارات التي قاموا برفعها في بداية المطاف و ما قبل استلامهم للسلطة، لذلك تم وصفها بانها تنظيمات منغلقة على نفسها (التقوقع حول الذات)، حيث ان غالبية تلك التنظيمات أنانية و لا ترى الا نفسها ولا تفهم الا ذاتها، وتنظر للمعارض والمختلف عنها بالرأي نظرة دونية على عدّ أنه يسلك طريق الباطل وهم يسلكون طريق الحق. (الزبيدي وعلي، 2019)

4- عدم وضوح المنهج السياسي و الاقتصادي.

إن المتابع لشان تلك التنظيمات غالبًا ما يصل الى نتيجة مفادها ان تنظيمات الاسلام السياسي في اغلبها تفتقر لاستراتيجية سياسية واقتصادية لادارة عدد من الملفات المهمة والسبب هو الفوضى السياسية والاقتصادية التي ترافق صعود عدد من تنظيمات الاسلام السياسي في بعض البلدان، حيث تقوم تلك الحركات بالاهتمام بالمظاهر الدينية بطريقة مبالغ فيها في بعض الاحيان على حساب بناء حاجات الدولة لاسيما البنى التحتية والمؤسساتية اضافة الى ذلك، محاولة اثبات الحضور والعمل على الاعتماد على عناصرها السياسية فقط دون اخذ العون من الخبراء خارج تلك التنظيمات. (الزبيدي وعلي، 2019)

5- الانقسام المذهبي ونزعات التطرف والتشرذم.

بعد ما سمي "بالربيع العربي" علت ظاهرة التفرق والتشرذم في الحركات والتنظيمات الإسلامية بصورة واضحة وكبيرة بعد عام 2011، فقد اشتملت قائمة التنظيمات التي احتسبتها دولة الإمارات العربية (23) تنظيمًا جهاديًا في سوريا وحدها، عدا عن أن القائمة شملت (83) تنظيمًا وهيئة وماشابهها في غيرها من البلدان، وقد سعى الباحثون لحصر عدد الأحزاب والتنظيمات والحركات الإسلامية في الدول العربية، وتبين أنه من الصعوبة بمكان فعل ذلك، نظرًا إلى الطبيعة السرية لبعض التنظيمات، ونظرًا إلى الانشقاق المتواصل داخل أحزاب أخرى، ناهيك عن تغيير الأسماء لها، أو نظرًا إلى تداخلها مع طوائف دون غيرها...الخ، لكن الأرقام التي تم الحصول عليها تشير إلى أن عدد هذه التنظيمات قبل عام 2010 (بداية الاضطرابات العربية) كان يتراوح بين (73 - 81)، وارتفع العدد بعد عام 2011 إلى ما بين (99 - 104) أحزاب أو تنظيمات إسلامية. (عبد الحي، 2015)

المبحث الثاني: مفهوم الأمن القومي وعناصره

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أمِن أي حقق الأمان، وقد قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم".(ابن منظور، 2008)

وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى:

"فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف". (قريش: 3:4)

فقد تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عمومًا إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظرًا إلى صعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

المطلب الثاني: عناصر قوة الأمن القومي

تعني عناصر القوة تلك الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة وتمثل قاعدة عمل لها ويمكن تحديدها في العنصر الجيوبولتيكي والديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري، في حين أن عوامل التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة، والأمن

القومي للدولة ينبع أساسًا من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف، ومن عناصر قوة الأمن القومي:

– **أولًا: العنصر الجيوبولتيكي**: يمثل هذا العنصر أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي. وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، ومن بينها:(نظرية قلب الأرض- نظرية النطاق الهامشي لـ سبيكمان.

– **ثانيًا: العنصر الديموغرافي:** يعد العنصر الديموغرافي أحد عناصر قوة الأمن القومي، حيث يلعب العنصر البشري دورًا أساسيًا في الأمن القومي لأية دولة، فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضمانًا في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب، كما تعدّ المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها، ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من قوات الاحتلال فيها، وخلاصة القول فيما يتعلق بالعنصر البشري إن تعداد السكان يعدّ من العوامل المهمة نسبيًا في تكوين قوة الدولة، خصوصًا كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، وتخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تسيطر عليها، بشرط أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان.

– **ثالثًا: العنصر السياسي:** يشمل هذا العنصر كلًا من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية، فالأولى(السياسة الداخلية) فيقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كل من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي، كما تعني المكونات السياسية تعرّف الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة التي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك في أسلوب صنع القرار واتخاذه والتماسك السياسي، أما الديناميكية السياسية فتهتم بتعرُّف شخصية القيادة السياسية وأسلوبها ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع القرار واتخاذه، ويعني التطور السياسي تعرُّف مدى إمكانات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانيات الوحدة الجغرافية، والمشاركة الجماهيرية والقيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات والتحرك الجماهيري، والثانية السياسة الخارجية: فهي الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها والذود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها في وجه ما قد يواجها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجي أو ذاك. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج، والثالثة، المؤسسات السياسية، فمن الأمور المهمة في دراسة المؤسسات السياسية تعرّف اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها في التأثير في الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.(**عبد الصادق، 2022**)

– **رابعًا: العنصر الاقتصادي:** يعد العنصر الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن القومي. وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر في مستوى الأمن القومي، وهي:

1- **الموارد الغذائية:** لا توجد دولة في العالم كله تحقق اكتفاءً ذاتيًا من الموارد الغذائية، فلا يوجد أمن غذائي بالكامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية وهو عامل له عدّه بصدد الأمن القومي لأي دولة.

2- **الموارد المعدنية:** لا توجد دولة على الإطلاق تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصًا في فترات الحرب.

3- **الموارد الصناعية: يعدّ** النمو الصناعي للدولة سببًا مؤثرًا في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب.

4- **خامسًا: العنصر العسكري:** يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية، ومن بين تلك المؤشرات: حجم وتكوين القوات، وتنظيم القوات وتسليحها، والمرونة، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي، والأحلاف العسكرية، أما عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية كأداة محققة لأهداف أمنها القومي، فإن هذا الاستخدام يمكن أن يتمثل في أي من الصور التالية:

1- **الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية:** يوفر الاستخدام الهجومي للقوة العديد من المزايا للدولة التي تلجأ إلى استخدام تلك الوسيلة، رغم ما تتعرض له من إدانة دولية واسعة بسبب عدم مشروعيتها ولا أخلاقياتها. ومن هذه المزايا أنها تمتلك وحدها زمام المبادأة في كل ما يتعلق بمكان هذا الاستخدام وزمانه، مما قد يربك خصومها، ومن مظاهر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية: انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو إهدار

استقلالها السياسي، وتغيير الوضع الدولي القائم لاستحداث علاقات قوية جديدة تعمل لصالح الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصادية الحيوية على حساب الآخرين.

2- **الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية:** ومفاده أن الدولة لا تستخدم قوتها العسكرية إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعًا عن نفسها أو دفعًا للتهديد الذي تستشعر بأنه يهدد مصالحها، ومن مشكلات الأسلوب الدفاعي أنه قد يفقد الدولة زمام المبادرة، وأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة دائمًا الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية المتفوقة لأعدائها المحتملين.

3- **استخدام القوة المسلحة كأداة للردع:** ثمة اعتقاد بأن الردع الفعال يُعد أفضل بكثير من الاعتماد على أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليته، والسبب هو أن الردع المؤثر والفعال قد يؤدي إلى إحباط الهجوم دون أن تضطر الدولة إلى تكبد الخسائر التي تترتب على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها، ولكي يكون الردع مؤثرًا وفعالًا، لابد أن يكون بحوزة الدولة الرادعة إمكانات كافية من القوة تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لابد وأن يتوفر لديها التصميم على استخدام الإمكانات المتاحة لها من القوة إذا ما تجاوز الاستفزاز كل طاقة لها على احتماله، وإدراك الطرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير، وينتهي به إلى خسارة محققة. (بولعراس، 2022)

المبحث الثالث: مفهوم مابعد تنظيمات الاسلام السياسي وتأثير المرحلة على مستقبل المنطقة العربية الأمني

المطلب الأول: مفهوم مصطلح - مابعد تنظيمات الاسلام السياسي -

لا يوجد لدى الباحثين والدارسين تعريف دقيق ومحدد لمفهوم « ما بعد الإسلام السياسي » ولشروطه ومساراته وأسبابه، خاصة من كان لهم دور في تأسيس هذا المفهوم والإشارة إليه، مثل أوليفيه روا وأوليفيه كاريه**(Roy, 1996)** ، اللذين استخدما هذا المصطلح (في بداية التسعينيات) للإشارة إلى فشل تجربة الإسلام السياسي وعجزه عن تقديم إجابات لمشكلات الحكم والأمن والاقتصاد، ما دفع إلى تجاوز مقولاته والعودة إلى عملية الفصل بين المسارين الديني والسياسي، كما كان الحال في العقود السابقة من قبل انبثاق التنظيمات الإسلامية المعاصرة، التي سيّست الخطاب الإسلامي وأدخلته ضمن إطارها.

قام آصف بيات وهو مفكر أمريكي من أصول إيرانية بتعريف مفهوم ما بعد الإسلام السياسي ب: تحولات الإسلاموية في أفكارها ومقاربتها وممارساتها من الداخل والخارج. **(Bayat, 2015)** وذكر بيات أمثلة على تلك التحولات من أحزاب إسلامية إلى « ما بعد إسلامية » مثل حزب العدالة والتنمية في تركيا، ثم أحزاب النهضة والعدالة والتنمية في تونس والمغرب، لأنها اندمجت ودخلت في الإطار الوطني والمسارالديمقراطي والسياسي وتخلت عن كثير من الشعارات والأفكار المتعلقة بحركات الإسلام السياسي، مثل إقامة دولة الخلافة، أو دولة الشريعة الإسلامية وأسلمة المجتمع.. الخ، فأضحت تلك التنظيمات أقرب لوصف «الكيانات الديمقراطية» في المجتمعات الإسلامية. **(أبو رمان، 2019)**

المطلب الثاني: مستقبل المنطقة العربية الأمني في ظل انحسار تنظيمات الإسلام السياسي.

لكي يتم معرفة المسار التاريخي الذي يحدد بدء ونهاية حالة ومشروع الإسلاموية فإن مصطلحا «الإسلاموية» و«ما بعد الإسلاموية» يتم استخدامهما على نحو عام للتعريف بهذه المراحل، وتقطع ما بعد الإسلاموية وعودًا بزوغ حقبة جديدة، حيث تتحول الإسلامية إلى التوطن والاستقرار في إطار الدولة القومية عبر إزالة الإسلاموية عن أفكارها وذاتها، والدخول في أفق «ما بعد الإسلاموية»، فنحن نشهد الآن عودة لعصر ما بعد الأسلمة الذي يفهم على أنه عودة إلى العصرالكلاسيكي للإسلام(García, 2012)، وبدءا من نهاية الثمانينات شهد العالم بدايات عصر جديد لما بعد الأسلمة للعالم المسلم المتصف باللجوء إلى الإسلام القومي أو القومية الإسلامية، أي التموضع مع الدولة لإعادة أسلمة المجتمع وخسارة الإسلاميين لاحتكارالخطاب الديني. (Abdurrahman, 1994)

من بعد قيام ثورات الربيع العربي تغيرت الكثير من الاعتقادات المرتبطة بالإسلام السياسي، التي باتت تشكل تهديدا للإمبريالية الخارجية والدكتاتورية المحلية، وقد أدى ذلك إلى تداعيات مهمة على الفرضيات القائمة منذ زمن طويل حول جماعة الإخوان المسلمين خصوصا وحول الإسلاميين على نطاق أوسع. فعلى رأي مارك لينش حيث يقول إن النظريات التي كانت واقفة بثبات قبل خمس سنوات مضت لم تعد تنطبق بالضرورة على الوضع الراهن في المنطقة.

إحدى المشاكل الأساسية التي عانت منها جماعة الإخوان المسلمين، التي ظهرت بعد قيام ثورات الربيع العربي، هي مسألة لبس وغموض وازدواج السلطة الفكرية المرجعية، وجمود الهيكلية التنظيمية، فلا زالت أسيرة لنظرياتها القديمة، فهي مترددة بين الانحياز إلى نظريات تقليدية وأخرى تحديثية، فهي تقدم أفكارا ورؤى عامة تدخل في إطار «ما بعد الإسلام السياسي»، بينما يصر قادتها على البقاء في أفق «الإسلام السياسي». بينما في المقابل، حسمت حركات إسلامية انبثقت عن جماعة الإخوان المسلمين خياراتها باتجاه ما بعد الإسلام السياسي، كما فعل حزب العدالة والتنمية التركي، ونظيره حزب العدالة والتنمية المغربي، وأخيرا حزب النهضة التونسي.

ونجد أنه ظهر تيار مؤسسي وسياسي جديد وكلي بعد الانتفاضات العربية، لم يعد يتميز بالتسامح مع وجود الحركات الإسلامية وإنما حصرها في دور المعارضة السياسية الدائمة وقام بالتمييز الواضح بين إسلامي التيارالسائد وبين الجماعات المتطرفة العنيفة، مثل تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وكان الجدل حول ما إذا كانت المشاركة تزيد من تعزيز الاعتدال بالارتكاز على نوع من المؤسسات والفرص السياسية كمثال.

سارعت السعودية والإمارات بالترحيب بإقصاء الجماعة وعزل الرئيس الإخواني المنتخب محمد مرسي، خصوصًا بعد الإطاحة بحكم الإخوان في مصر عسكريا، ولم يقتصر الانقلاب على جماعة الإخوان المسلمين في مصر على ابعادها سياسيا عن الحكم والسلطة، بل تطور إلى حملة ممنهجة لنزع الشرعية القانونية عن الجماعة أسفر عن تصنيفها كحركة إرهابية بتاريخ25 كانون أول/ديسمبر 2013، ولم تقف عمليات نزع الشرعية عن الجماعة على وجودها في مصر، بل امتدت إلى بلدان عربية عديدة عموما وخليجية خصوصا، حيث قامت السعودية بضم الجماعة إلى قائمة المنظمات الإرهابية في7 آذار/مارس2014 ثم تبعتها الإمارات العربية المتحدة بوضعها على قائمة التنظيمات الإرهابية في تاريخ 15 تشرين ثاني/نوفمبر 2014.

ولذلك أصبحت جماعة الإخوان المسلمين محاصرة وملاحقة محليا وإقليميا ودوليا، فعمليات الاستبعاد والاستئصال للجماعة تعدت الجوانب السياسية المادية لتصل إلى المجالات المعنوية الرمزية من خلال آليات نزع الشرعية السياسية والقانونية عن الجماعة بعدّها حركة «إرهابية»، حيث قامت بلدان عديدة باتخاذ مجموعة من الإجراءات تشمل إعادة تقويم لطبيعة الجماعة ومنهجها ونشاطها، وتقديم مشروعات قوانين للتعامل والتصرف مع الجماعة كحركة إرهابية.

ومن ناحية أخرى، تصرفت بعض الدول العربية مع الإسلام السياسي وفق المقاربة الأمريكية البريطانية، فالأردن مثلا، قام باعتماد استراتيجية تدريجية مابين فكرتي الاستبعاد والاندماج، حيث لم تقم بتبني النهج المصري السعودي الإماراتي باستئصال الجماعة وتصنيفها كحركة إرهابية، ولكن قامت باعتماد سلسلة من الإجراءات السياسية والقانونية والضغط على تيارات الجماعة لإنشاء حالة تفضي إلى مزيد من الاعتدال والاندماج مع سياسات الحكومة وقد أدت هذه السياسات إلى ولادة جماعة «زمزم»، ثم دفعت باتجاه ترخيص جمعية «الإخوان» تمهيدا لنزع الشرعية القانونية عن الجماعة التاريخية كما عملت على دفع تيار «الحكماء» إلى تشكيل حزب جديد.

أما المغرب فقد تبنت نهجا يقوم على الإدماج السياسي على الفور، إذ تم تشكيل «نموذج مغربي» حتى يتم دمج الإسلاميين في العمل السياسي، حيث عمل المغرب على تصميم نموذجه الخاص الذي يستند على مسارين، أولا: تحييد المؤسسة الملكية عن دائرة التدافع السياسي وجعلها مؤسسة فوق التيارات والأحزاب وثانيًا: السماح للإسلاميين بالعمل السياسي وفق ضوابط معينة وبشكل تدريجي. وقد أثر هذا النهج في شكل التعاطي مع أحداث الربيع العربي التي انطلقت من تونس عام2011، فالإسلاميون لم يرفعوا شعارات مناوئة للنظام، كما لم يقوموا بالدعوة إلى إسقاطه كما حصل في بلدان عربية أخرى، بل اقتصروا على رفع شعارات تمتاز بطابع اجتماعي واقتصادي، أهمها محاربة الفساد وإصلاح القضاء والتوزيع العادل للثروة، وقد حقق الحزب فوزا في انتخابات مارس/آذار2017، وقد عين الملك محمد السادس، سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة، خلفا لعبد الإله بنكيران وكلاهما من حزب العدالة والتنمية.

أما بالنسبة للحالة التونسية، فإنها حالة تعدّ على أنها استثنائية في العالم العربي حيث تخطت المراحل الانتقالية إلى ما بعد الربيع العربي، من خلال صيغ متوافقة بين الإسلام السياسي وبقية المكونات السياسية، ويتم وصف حزب النهضة كحركة ما بعد إسلاموية، وقد دخلت الحركة مسارا حاسما على صعيد الممارسة والخطاب بعد الثورة التونسية 2011 التي أعادت النهضة إلى تونس، وأوصلتها للحكم، وطورت خطابها وعدلت آرائها، وهو ما ظهر جليا في مؤتمرها التاسع 2015 والعاشر 2016 الذي تم فيها إقرار الفصل بين الخطاب الدعوي والسياسي في الحركة نفسها وعدّه كحزب ديمقراطي وطني، وتبنّت مفهوما تاريخيا وتأويليا جديدا لأصول التشريع الإسلامي والتاريخ الإسلامي ككل.

وأما بالنسبة للممارسة، بدأت النهضة تنفتح على المجتمع المدني التونسي وعلى الأحزاب التونسية العلمانية، وهي تتواجد الآن جنبا إلى جنب في الحكومة مع حزب النداء المحسوب على النظامين القديمين، وقبل ذلك شكلت حكومة الترويكا مع حزبين علمانيين يساريين هما حزب المؤتمر برئاسة منصف المرزوقي، وحزب التكتل برئاسة مصطفى بن جعفر. وقد فازت مؤخرا في أول انتخابات بلدية تشهدها البلاد خلال فترة الانتقال الديمقراطي منذ 2011 التي جرت في مايو 2018 بنسبة 27.5% فيما حل حزب نداء تونس ثانيا بنسبة 22.5%.

ومن هذا السياق، نجد بلا شك في أنها قد بدأت حقبة جديدة للمنطقة العربية ككل، ولكن بالعموم جاءت الانتفاضات العربية بمحاولات تغيير في البنية السياسية حيث قامت باختراق كل ما هو سائد دون اللجوء إلى العنف، لكن الفاعلين السياسيين في المجالات المابعد إسلاموية وجدوا أنفسهم محاصرين وعالقين في فخ الأنظمة الاستبدادية ومنطقها الشمولي ومؤسساتها الأمنية من جهة، والمعارضة الإسلاموية ومنطقها المنغلق بالإضافة لتدخلات خارجية بشهية مفتوحة من جهة أخرى، ونجد في المنطقة العربية أن تونس خرجت من كل ذلك بأقل الأضرار، إلا أن الحصيلة كانت سلسلة طويلة من الإخفاقات لهذه التنظيمات وانحسارها لتدخل مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة ما بعد الأسلمة.

ولكن هل يعني انحسار تنظيمات الإسلام السياسي موت هذا المفهوم ونهايته؟ ليس بالضرورة لأنه قد يعني تحولات في البنى الداخلية التي تصيب

حركة الأفكار في مساراتها واتجاهاتها سواء كتب لها الفشل أم النجاح. وكما اكتسب الإسلام السياسي بنسخته التقليدية قوة من فشل المشروعات القومية والتنموية التي سبقته وقام بتقديم نفسه كبديل واعد وكمشروع صاعد، ورغم فشله في تحقيق وعوده إلا أن البدائل الأخرى لا تبدو مشجعة على الإطلاق وخاصة في نسخها المتسلطة. في المقابل، تبدو النماذج التي وضعت تحولات الإسلام السياسي على أساس الاندماج بالمسار الديمقراطي والدولة المدنية وفصل الخطاب الدعوي عن السياسي مشيرة إلى تحقيق نجاحات تقترب من جوهر رؤية ما بعد الإسلام السياسي.

فنجد في الحالة التونسية مثلًا، نجاح حركة النهضة في عملية دمج البعد الديمقراطي في مسار الفكر الإسلامي للحركة ونلمس يومًا بعد يوم نجاح الممارسة السياسية والمجتمعية وكيف انتقلت الحركة من موقع المعارضة إلى موقع السلطة مؤكدة على قبول التداول والتشارك التي هي قلب وجوهر الممارسة الديمقراطية التي طالما تم التشكيك بصدق التزام الإسلاميين بها. وهي تجربة تؤكد في خلاصاتها وإطاراتها واتجاهاتها أن ما بعد الإسلام السياسي يتجاوز مرحلة سابقة تمركزت في خطابها الدعوي على مرجعية الدولة وليس المجتمع.

وعلى صعيد الحالة المغربية، نجد تحديثًا مشابها على مسار الدمج بالسياسة، فمن حركة الشبيبة وخطابها المنغلق إلى الحركة الإسلامية المندمجة في العمل السياسي والملتزمة بقواعده الأساسية (حزب العدالة والتنمية) أو النابذة للعنف والقابلة للتعددية رغم الاختلاف مع الدولة (العدل والإحسان) فيما يؤكد نظرية تطوير اتجاه الإسلاموية التقليدية نحو ما بعدها. وما كان نجاح حزب العدالة في الوصول إلى قيادة الحكومة 2011 ليتم لولا المراجعات الفكرية الجذرية الحاكمة لرؤيته للنظام السياسي المغربي ومشروعيته التاريخية.

هذاءفضلا عن أن التجربتين السابقتين بالإضافة إلى قيامها بمهمة إدخال الديمقراطية في قلب منظومة الفكر السياسي الإسلامي، حولته إلى ثقافة مؤسساتية داخل تركيبتها التنظيمية ومؤسساتها القيادية حيث تجري عمليات المساءلة والرقابة واختيار القيادات وترشيحها.

واليوم نشهد محاولات لإحياء المشهد السياسي القديم على وقع صراعات هوية ومذاهب ومحاولات مسيسة تحاول إعادة إحياء ولاءات وعصبيات ما قبل الدولة بل وحتى ما قبل الإسلام السياسي بنسخته المعاصرة لتذكرنا بتلك الصفحات السوداء من تاريخ الطائفية المذهبية المسيسة في الذاكرة الإسلامية مع ظاهرة الميليشيات الطائفية المسلحة والإسلام ذو الطقوس المسيسة، حيث تحولت وللأسف الشديد الرايات المذهبية إلى أحزاب قاتلة نابذة للاختلاف والتنوع تحت عنوان المقاومة والتحرير ومواجهة الشياطين.(بورمان، 2019)

الخاتمة:

وبهذا يمكن تلخيص مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي» وانحسار هذه التنظيمات في المنطقة العربية كما سردها الباحثون على أنها محاولة واعية لوضع رؤية واستراتيجية لأفكار وسلوكات تتجاوز منظومة «الإسلام السياسي» في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومع ذلك، فحالة «ما بعد الإسلام السياسي» ليست معادية للإسلام أو غير إسلامية، ولا حتى علمانية. ولكنها تمثل مسار لدمج التدين بالحقوق، والإيمان بالحرية، والإسلام بالتطوروالحداثة.

وبعد قيام الباحثون باستعراض الأدبيات، يمكن تفسير مفهوم (مابعد الإسلام السياسي) على إنها محاولة لقلب مبادئ «الإسلام السياسي» الأساسية رأسا على عقب، وذلك عبر التركيز على الحقوق بدلا من الواجبات، والتعددية بدلا من السلطة الفردية، والتاريخية بدلا من النصوص الثابتة، والمستقبل بدلا من الماضي. حيث استُخلص من هذه الدراسة نتيجة مفادها أن الزمن الآن هو حقبة دمج للإسلام مع حق الفرد في الاختيار والحرية، ومع الديمقراطية والحداثة، وهو ما يساهم في إعادة الأمن تدريجيا إلى المنطقة العربية بعد عقود من الصراعات والنزاعات القائمة. (ابورمان، 2019)

ومن ذلك تم استنتاج أنه ماتزال ظاهرة «ما بعد الإسلام السياسي» في العديد من بلدان العالم العربي والإسلامي غير منتشرة على نحو واسع، فما تزال محاولات وتحركات فردية ومنفصلةً وتجارب معزولة عن بعضها البعض، فلا يمكن الحكم عليها بوصفها حالة مكتملة. حيث أن تحولات المشهد الإسلامي ذات طابع منفصل محصورة بمجموعة من النخب الشبابية التي كانت تتقدم مشهد ثورات الربيع العربي وذات خلفية إسلامية، رأت من خلال تجربة العمل السياسي في مشهد ما بعد الربيع العربي نتائج وأخطار الانقلاب على الاتجاه الديمقراطي وعلى أمن المنطقة العربية ككل، فاتجهت إلى مرحلة مابعد الاسلام السياسي.

ولكن في الجهة المقابلة، ما تزال المرجعية الإسلامية هي الإطار المتحكم في كثير من الحركات الاجتماعية السياسية، وهي خيار واتجاه ثابت لا يمكن أن يتغير في بيئة تتركز ثقافتها وسلوكها على مرجعية حاكمة للأفكار والسلوك، هذا عدا عما يمثله الإسلام من تيار روحي وثقافي وفكري لمجتمعات المنطقة العربية، فضلا عن القيم الثورية العظيمة التي يحملها الإسلام كقيم رافضة للظلم والاستبداد والتقديس.

وبناءا على هذه الدراسة، يجدر الإشارة إلى عدد من التوصيات أبرزها:

1- لا يحبذ الحكم على حركات الاسلام السياسي بانها نجحت تماما او فشلت تماما، فهناك نجاح ولو نسبي، فعند الحديث عن ان تنظيمات الاسلام السياسي والقيام بوصفها بانها إما ناجحة أو فاشلة فهذا يعدّ حديث غير موضوعي، بل الادق القول بان حركات الاسلام السياسي في بلد أو

منطقة معينة نجحت او انحسرت بل يُفضل تسمية الحركة نفسها التي استطاعت استغلال المقومات لصالحها والتغلب على الصعوبات والمشاكل او العكس.

2- ضرورة اندماج الاسلام السياسي المعاصر في الواقع الجديد ومعرفة مطالب الشعوب العربية وتحليلها ودراستها دراسة دقيقة واستثمار فرص مابعد الربيع العربي حتى يصبح مقبولا في المنطقة العربية على جميع الأصعدة.

3- من المهم التوقف عند فكرة انحسار تنظيم أو جماعة معينة ودراسة أسباب فشلها ليتم اخذها بعين الاعتبار مستقبلا ولتحسين آثار أي تداعيات محتملة في المنطقة.

4- ان تنظيمات الاسلام السياسي بحاجة الى اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية على كيانها، وبدون هذه الاصلاحات سوف تنتهي اما بالسجن او التفكك او العزلة، او الفشل.

المصادروالمراجع

ابن منظور. (2008). *لسان العرب*. تحقيق عبدالله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، ص140.

أيوبي، ن. (2000). *اشكال الاسلام الحديث بين التعبير الثقافي والدور السياسي، في مجموعة باحثين، الاسلام السياسي وافاق الديمقراطية في العالم الاسلامي*، الطبعة الاولى، مركز طارق بن زياد للدراسات والابحاث، الرباط / المغرب، ص 32.

أيوبي، ن. (2000). *اشكال الاسلام الحديث بين التعبير الثقافي والدور السياسي، في مجموعة باحثين، الاسلام السياسي وافاق الديمقراطية في العالم الإسلامي*. الطبعة الاولى، مركز طارق بن زياد للدراسات والابحاث، الرباط / المغرب، ص 32.

الجابري، م. ع. (2009). *الدين والدولة وتطبيق الشريعة*. الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 145.

الخيون، ر. (2011).. 100 *عام من الاسلام السياسي في العراق*. الجزء الاول، الطبعة الاولى، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الامارات العربية المتحدة، ص 9.

الزبيدي، ط. وعلي، ت. (2019): فكر حركات الإسلام السياسي: دراسة في المقومات والمعوقات. *مجلة العلوم السياسية*، 54، 275–304.

الزبيدي، ط. ع. (2013). *الاسلام والعلمانية، دراسة في ابرز الاتجاهات الفكرية السياسية الاسلامية المعاصرة*. الطبعة الاولى، دار الفراهيدي، بغداد، ص 180.

الشاوي، ت. (1995). منجزات الفكر الحركي الاسلامي. *مجلة اسلامية المعرفة*، السنة / الاولى، العدد / الثاني، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت، ص 192-193.

العشماوي، م. س. (2004). *الإسلام السياسي*. الطبعة الخامسة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ص7.

العاني، ح. م. ش. (1986). *الانظمة السياسية والدستورية المقارنة*، مطبعة جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ص 255.

العلوي، س ب. (2002). *الاسلام السياسي ظاهرة حديثة ولا ينتمي الى زمن الاسلام الاول، في مجموعة باحثين العلمانية والممانعة الاسلامية، محاورات في النهضة والحداثة*. الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، ص 39.

الكروي، م. ص. (2007). الحركة الإسلامية في المغرب: النشاة، التطور، الأفاق. *مجلة المستقبل العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد / 343 ، ص 83.

الكيالي، ع. (1993). *موسوعة السياسة*، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 362.

الهقيش، ع. د. (2012). *السياسة الخارجية الامريكية تجاه حركات الاسلام السياسي في العالم العربي (2001-2011)*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم، قسم العلوم السياسية،عمان، ص 35.

باروت، م ج. (1994). *يثرب الجديدة، الحركات الاسلامية الراهنة*، الطبعة الاولى، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ص 13.

بشارة، ع. (1994). *مدخل الى معالجة الديمقراطية وأنماط التدين*، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 91-92.

بولعراس، ف. (2022). *تداعيات الأزمة الأوكرانية على مستقبل أوروبا*، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 4(57)، ص 16-27.

علي، ح. ا. (1999). *التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية*، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 11.

خليل، خ. ا. (1995). *معجم المصطلحات الدينية*، الطبعة الاولى، دار الفكر اللبناني، بيروت، ص2.

سعد، ح. (2005). *الأصولية الإسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير*، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 99.

عبدالحي، و. (2007). *مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

عبدالحي، و. (2015). *مستقبل الإسلام السياسي في المنطقة العربية بين الاتجاه الفرعي والاتجاه الأعظم*، مركز الدراسات المستقبلية وقياس الرأي، رام الله، فلسطين.

عبد الرزاق، ع. (1972). *الإسلام وأصول الحكم*، دراسة ووثائق بقلم: محمد عمارة، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 154.

عبد الفتاح، ر. م. (2012). *اساليب التغيير السياسي لدى حركات الاسلام السياسي بين الفكر والممارسة الاخوان المسلمين في مصر نموذجًا*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/فلسطين، ص1.

عبد الصادق، ع. (2022). *الإرهاب السيبراني والأمن القومي في بيئة متغيرة*، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 12(69)، ص 244-247.
مراد، ع. ع. (2007). *الخطاب السياسي الاسلامي واشكالية المراوحة بين الشورى والديمقراطية*. *مجلة العلوم السياسية*، السنة / 18، العدد/ 35، تصدر عن كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص 117-118.

References

Abdurrahman, T. (1994). Renovation of the Method in Assessing the Heritage. Casablanca: Arab Cultural Center.

Bayat, A. (2015). Post-Islamism: The Changing Faces of Political Islam. Beirut: Dar Al-Jadawel.

Roy, O. (1996). The Failure of Political Islam. Beirut: Dar al Saqi.

García, L. G. (2012). Post-Islamism, the Failure of an Idea: Regards on Islam and Nationalism from Khomeini's Death to the Arab Revolts (I. Suwaid, Trans.). Research Services Group.